الأمم المتحدة

E/2007/L.13

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
10 July 2007
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧

جنيف، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧

البندان ٢ (أ) و ٢ (ب) من جدول الأعمال

المناقشة المواضيعية: تعزيز الجهود المبذولة على جميع المستويات الرامية إلى تشجيع النمو الاقتصادي المطرد الذي يراعي مصالح الفقراء، بطرق منها وضع سياسات اقتصاد كلي منصفة

الاستعراض الوزاري السنوي: تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع، بما في ذلك عن طريق الشراكة العالمية من أجل التنمية

مشروع الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى المقدم من رئيس المجلس على أساس مشاورات غير رسمية

نحن، وزراء ورؤساء الوفود المشاركين في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المعقود في جنيف، في الفترة من ٢ إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧،

وقد نظرنا في موضوع الاستعراض الوزاري السنوي، ”تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع، بما في ذلك عن طريق الشراكة العالمية من أجل التنمية“، وتقرير الأمين العام عن الموضوع[(١)]، والمساهمات التي أفضت إلى عقد الجزء الرفيع المستوى والتي قدمت أثناءه،

(١) E/2007/71.

120707 120707 07-42142 (A)

وقد نظرنا أيضا في موضوع ”تعزيز الجهود المبذولة على جميع المستويات الرامية إلى تشجيع النمو الاقتصادي المطرد، الذي يراعي مصالح الفقراء، بطرق منها وضع سياسات اقتصاد كلي منصفة“، وتقرير الأمين العام عن الموضوع[٢]، والمساهمات التي قدمت أثناء الجزء الرفيع المستوى،

وإذ نؤكد من جديد الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ نشير إلى النتائج التي أسفرت عنها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك الأهداف والغايات الإنمائية الواردة فيها، ونعترف بالدور الحيوي لتلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة في تشكيل رؤية إنمائية رحبة وتحديد الأهداف المتفق عليها بوجه عام مما ساهم في تحسين حياة البشر في أنحاء مختلفة من العالم،

وإذ نعيد تأكيد أن التنمية هدف أساسي في حد ذاته وأن التنمية المستدامة تمثل، في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، عنصرا رئيسيا للإطار العام لأنشطة الأمم المتحدة،

وإذ نسلم بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مترابطة ويعزز بعضها بعضا،

وإذ نؤكد من جديد أن المساواة بين الجنسين وتعزيز وحماية التمتع الكامل بجميع الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية للجميع أمور لا غنى عنها في القضاء على الفقر والجوع،

وإذ نعيد تأكيد أن القضاء على الفقر هو أكبر تحد عالمي يواجه العالم الآن وأنه شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، لا سيما للبلدان النامية،

وإذ نسلم بأنه في حين أن الفقر المدقع يتضاءل بمعدل ملحوظ على الصعيد العالمي، فإن التقدم قد اتسم بالتفاوت، وأن عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع يواصل التزايد في الوقت نفسه، في بعض البلدان، لا سيما في البلدان الأقل نموا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

وإذ ما زال يساورنا القلق لأن كثيرا من البلدان في أفريقيا لا تسير حاليا على الطريق المفضي إلى تحقيق أي من أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية بحلول

(٢) E/2007/68.

عام ٢٠١٥[٣]، وإذ نشدد في هذا الصدد على أنه يلزم بذل جهود متضافرة ومواصلة تقديم الدعم من أجل الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا،

وإذ ندرك أن تمكين الفقراء أمر لا غنى عنه من أجل القضاء الفعال على الفقر والجوع،

وإذ ندرك أيضا أن المناطق الزراعية في البلدان النامية لا تزال هي مقر الغالبية العظمى لفقراء العالم، الذين يعتمدون في أسباب معيشتهم على الزراعة إلى حد كبير،

وإذ نؤكد من جديد الالتزامات بالشراكة العالمية من أجل التنمية حسبما وردت في الإعلان بشأن الألفية، وتوافق آراء مونتيري[٤] وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ[٥]،

قد اعتمدنا الإعلان التالي:

١ - نرحب بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإجراء الاستعراض الوزاري السنوي الأول، بما في ذلك البيانات الوطنية التي قدمتها طوعا إثيوبيا، وبربادوس، وبنغلاديش، والرأس الأخضر، وغانا، وكمبوديا، وبتدشين منتدى التعاون الإنمائي.

٢ - ندعو جميع البلدان إلى أن تنظر في تقديم بيانات وطنية طوعية في الاستعراضات الوزارية السنوية مستقبلا.

٣ - نرحب أيضا بعقد منتدى تنمية المجتمع المدني في جنيف في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

٤ - نعيد تأكيد تصميمنا على توطيد جهودنا للقضاء على ويلات الفقر والجوع وعلى جعل ذلك الهدف الأولوية الأساسية في استراتيجيات التنمية الوطنية والتعاون الإنمائي الدولي.

٥ - نسلم بأن النمو الاقتصادي المستدام أمر ضروري للقضاء على الفقر والجوع، لا سيما في البلدان النامية. ونحن نلتزم بتشجيع النمو الاقتصادي المستدام في البلدان

---

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

(٤) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق.

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار الثاني، المرفق.

النامية، وندرك أن الجهود الوطنية المبذولة في هذا المجال ينبغي أن تكملها بيئة دولية تمكن من تحقيق ذلك.

٦ - نكرر التأكيد على أن القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية، وهي آفات تؤثر بوجه خاص على الأطفال، أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن التنمية الريفية والزراعية ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من السياسات الإنمائية الوطنية والدولية. ونحن ندعو، في هذا الصدد، إلى زيادة الاستثمار الإنتاجي في التنمية الريفية والزراعية لتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة الدعم المقدم للتنمية الزراعية وبناء القدرات التجارية في القطاع الزراعي في البلدان النامية.

٧ - نؤكد أن زيادة إمكانية الحصول، عن طريق العمل الوطني والدعم الدولي، على مياه الشرب المأمونة، والمرافق الصحية الأساسية، والطاقة، والتعليم للجميع، والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية سوف تؤدي، في جملة أمور، إلى الحد من اللامساواة والفقر على حد سواء.

٨ - نكرر تأكيد أهمية اتخاذ التدابير على جميع المستويات من أجل تعزيز تنمية القطاعات غير الزراعية، لا سيما المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

٩ - نكرر أيضا تأكيد دعمنا القوي للعولمة المنصفة والحاجة إلى ترجمة النمو إلى الحد من الفقر، ونحن عازمون في هذا الصدد على جعل هدفي كفالة العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع، بمن فيهم المرأة والشباب، هدفا رئيسيا في السياسات الوطنية والدولية المتبعة في هذا الصدد وفي الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، ومن بينها استراتيجيات الحد من الفقر، بوصفها جزءا من الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٠ - ندعو إلى القيام، حسب الاقتضاء، بتشجيع وتيسير حصول البلدان النامية على التكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيا الجديدة والمتقدمة السليمة بيئيا والخبرة المتصلة بها، وتطويرها ونقلها إليها وتعميمها على صعيدها.

١١ - نحن نهيب بجميع البلدان أن تعتمد استراتيجيات للحد من الفقر الحضري، وندعو منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى ذات الصلة إلى دعم البلدان النامية في هذا الصدد، وندعو المؤسسات المالية الدولية إلى دعم تلك الجهود، حسب الاقتضاء.

١٢ - نؤكد من جديد التزامنا بتحديد أولويات الإجراءات وتخصيص الموارد لاستئصال الجوع وسوء التغذية في جميع البلدان ونوافق على اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة إمكانية حصول من يعانون من سوء التغذية على الطعام.

١٣ - نعيد التأكيد على أنه ينبغي لجميع البلدان النهوض بالمساواة بين الجنسين والتمكين للنساء، وأن تعمل، على النحو المطلوب، في جملة أمور، في إعلان ومنهاج عمل بيجين[٦] والوثائق الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة[٧]، على تحديد الإجراءات الكفيلة بتحقيق تلك الغاية والتعجيل بتنفيذها.

١٤ - ندرك أن التمويل البالغ الصغر، بما في ذلك الائتمانات المتناهية الصغر، يمكن أن يسهم مساهمة هامة في القضاء على الفقر وفي تمكين الفقراء، عن طريق وسائل منها البرامج التي يمكن أن تيسر العمل الحر المنتِج، وتعزز المساواة بين الجنسين وتحد من الضعف الاجتماعي والاقتصادي للفقراء. ونحن نشجع جميع البلدان على تيسير التوسع في التمويل البالغ الصغر، بما في ذلك الائتمانات المتناهية الصغر، من أجل تحقيق الطلب الكبير فيما بين الفقراء، الذي لم يلب بعد، على الخدمات المالية.

١٥ - نعقد العزم على تكثيف جهودنا صوب تحقيق هدف وصول الجميع إلى برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، والعلاج والرعاية والدعم بحلول عام ٢٠١٠، وتعزيز إمكانية الحصول على الأدوية بأسعار مقبولة، وخفض انتشار داء السل بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، وخفض العدد الكبير من الوفيات من مرض الملاريا، وغيره من الأمراض المعدية، عن طريق عدة أمور من بينها زيادة الموارد؛ ونحن نرحب في هذا الصدد بالتزام مجموعة البلدان الثمانية بزيادة التمويل من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، والملاريا والسل، بما في ذلك تعزيز النظم الصحية، إلى ٦٠ بليون دولار في الأعوام المقبلة. ونحن عازمون أيضا على مواصلة الجهود الرامية إلى الحد من وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأم، وتعزيز نظم الرعاية الصحية لمساعدتنا على تلبية احتياجات سكاننا في جميع مجالات الصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية.

١٦ - نشدد على الدور الهام لكل من التعليم النظامي والتعليم غير النظامي في تحقيق القضاء على الفقر وأهداف إنمائية أخرى كما وردت في الإعلان بشأن الألفية، ولا سيما التعليم الأساسي والتدريب من أجل القضاء على الأمية، ونعمل جاهدين على توسيع نطاق التعليم الثانوي والعالي وكذلك التعليم المهني والتدريب التقني، وبخاصة بالنسبة للفتيات والنساء، وتوفير الموارد البشرية وقدرات الهياكل الأساسية وتمكين أولئك الذين يعيشون في ربقة الفقر.

---

(٦) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفقان الأول والثاني.

(٧) قرار الجمعية العامة د إ - ٢/٢٣، المرفق، والقرار د إ - ٣/٢٣، المرفق.

١٧ - نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق هدف التنمية المستدامة، بوسائل منها تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٨] وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. ونلتزم، تحقيقا لهذه الغاية، باتخاذ إجراءات وتدابير عملية على جميع المستويات وتعزيز التعاون الدولي، مع مراعاة مبادئ ريو[٩]. كما ستعمل هذه الجهود على تعزيز تكامل العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة - وهي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية - باعتبارها دعامات مترابطة يعزز بعضها البعض. وتعتبر أهداف القضاء على الفقر، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك التي لا يمكن إدامتها، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أهدافا أساسية ومتطلبات جوهرية لتحقيق التنمية المستدامة.

١٨ - نسلم بما لتدهور البيئة وتغير المناخ من أثر سلبي على التنمية المستدامة في جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، وخاصة البلدان الأقل نموا، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأفريقية.

١٩ - نشير إلى أحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[١٠]، بما في ذلك الاعتراف بأن الطابع العالمي لتغير المناخ يقتضي تعاون جميع البلدان على أوسع نطاق ممكن ومشاركتها في استجابة دولية فعالة وملائمة، وفقا لمسؤولياتها المشتركة، وإن كانت متباينة، ولقدرات كل منها وأحوالها الاجتماعية والاقتصادية.

٢٠ - نؤكد من جديد وجوب التنسيق المتكامل بين الاستجابات لتغير المناخ والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بغية تفادي أن تلحق آثار ضارة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع المراعاة الكاملة للاحتياجات المشروعة ذات الأولوية للبلدان النامية اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي مطرد والقضاء على الفقر.

٢١ - نتطلع إلى اتخاذ تدابير ترمي إلى التصدي لظاهرة تغير المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإلى الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ والدورة الثالثة لاجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، المقرر عقدهما في بالي، إندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ونتطلع أيضا إلى المناسبة الرفيعة المستوى للأمين العام التي ستنظم في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

---

(٨) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار الأول، المرفق الثاني.

(٩) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(١٠) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

٢٢ - نكرر تأكيد ضرورة التنفيذ الكامل للشراكة العالمية من أجل التنمية وتعزيز الزخم الذي ولده مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ من أجل القيام، على جميع المستويات، بتفعيل وتنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ومن بينها مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، ونؤكد ضرورة اتباع جميع البلدان سياسات تتسق وتتماشى مع تلك الالتزامات، بما فيها الالتزامات ذات الطبيعة العامة.

٢٣ - نعيد تأكيد التزامنا بالسياسات السليمة والحكم الرشيد على جميع المستويات، وسيادة القانون، وتعبئة الموارد المحلية، واجتذاب تدفقات رؤوس الأموال الدولية، وتعزيز التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية، وزيادة التعاون المالي والتقني على الصعيد الدولي من أجل التنمية، وتمويل الديون الممكن تحملها وتخفيف عبء الدين الخارجي، وتعزيز التماسك والاتساق بين النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية.

٢٤ - نؤكد أيضا من جديد أن على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته وأنه ليس من المغالاة في شيء زيادة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة. ونسلم أيضا بضرورة استكمال الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى زيادة الفرص الإنمائية المتاحة للبلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام الملكية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية.

٢٥ - نعيد تأكيد أن من التحديات الهامة التي تواجهنا في سعينا المشترك من أجل تحقيق النمو والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة، العمل على كفالة تهيئة الظروف الداخلية الضرورية لتعبئة المدخرات المحلية، العامة والخاصة على السواء، والإبقاء على مستويات كافية للاستثمار الإنتاجي، وزيادة القدرات البشرية. وتتمثل إحدى المهام الحاسمة في تعزيز فعالية سياسات الاقتصاد الكلي وانسجامها واتساقها. وتعتبر تهيئة بيئة محلية مؤاتية أمرا حيويا لتعبئة الموارد المحلية، وزيادة الإنتاجية، والحد من هروب رؤوس الأموال، وتشجيع القطاع الخاص، وجذب الاستثمار والمساعدة الدوليين واستخدامهما استخداما فعالا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الرامية إلى تهيئة هذه البيئة.

٢٦ - نسلم بالجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو من أجل زيادة الموارد المتاحة لأغراض التنمية، ومن ذلك التزامات بعض من البلدان المتقدمة النمو بزيادة مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية. غير أننا نلاحظ بقلق الانخفاض العام الذي شهدته المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٦، وندعو إلى الوفاء بكافة الالتزامات بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك التزامات العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥،

وهدف تخصيص نسبة ٠,٥ في المائة على الأقل من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، فضلا عن هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و٠,٢٠ في المائة لصالح أقل البلدان نموا، ونحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهودا ملموسة في هذا الصدد على القيام بذلك وفقا لالتزاماتها.

٢٧ - نرحب بالجهود التي تبذلها بعض البلدان المتقدمة النمو، التي هي في سبيلها إلى تحقيق هدف الوفاء بالالتزامات المتعهد بها فيما يتعلق بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٨ - نرحب كذلك بالجهود المبذولة والمبادرات المتخذة مؤخرا لتحسين نوعية المعونة وزيادة أثرها، بما في ذلك إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، ونعقد العزم على اتخاذ إجراءات عملية وفعالة في الوقت المناسب لتنفيذ جميع الالتزامات المتفق عليها بشأن فعالية المعونة، مع تحديد واضح لآليات الرصد والمواعيد النهائية، بطرق من بينها مواصلة التوفيق بين المساعدات المقدمة واستراتيجيات البلدان، وبناء القدرات المؤسسية، والحد من تكاليف المعاملات وإلغاء الإجراءات البيروقراطية، وإحراز تقدم في إزالة مشروطية المعونة، وتعزيز القدرة الاستيعابية والإدارة المالية في البلدان المستفيدة، وتعزيز التركيز على النتائج الإنمائية.

٢٩ - نعقد العزم على كفالة التنفيذ الكامل للالتزامات الحالية بإتاحة موارد خارجية إضافية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من أجل تشجيع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في هذه المنطقة.

٣٠ - ندعو إلى تحقيق أهداف وغايات برنامج عمل بروكسل[١١]، وبرنامج عمل ألماتي[١٢]، وبرنامج عمل بربادوس[١٣]، واستراتيجية موريشيوس[١٤] على نحو كامل وفعال وفي حينه، تلبية للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

---

(١١) A/CONF.191/13، الفصل الثاني.

(١٢) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

(١٣) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٤) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بور لوي، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

٣١ - نشدد على ضرورة دعم استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا، وفقا لاستراتيجية الانتقال السلس[١٥] للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا.

٣٢ - نعيد تأكيد الالتزامات المتعهد بها في إعلان الدوحة الوزاري[١٦]، وإعلان هونغ كونغ الوزاري[١٧]، ومقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤[١٨] بإدماج البلدان النامية وأقل البلدان نموا بشكل مجدٍ في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وندعو إلى إتمام جولة الدوحة من المفاوضات التجارية بنجاح وفي حينها، مع إعمال الأبعاد الإنمائية لبرنامج عمل الدوحة[١٦] إعمالا تاما.

٣٣ - ندعو إلى التعجيل بإنهاء جولة الدوحة للمفاوضات التجارية ونجاحها في بلوغ نتائج إنمائية المنحى، مع الالتزام الكامل بالولاية المتفق عليها في إعلان الدوحة الوزاري، ضمن الإطار الذي اعتمده المجلس العام لمنظمة التجارية العالمية في مقرره المؤرخ ١ آب/ أغسطس ٢٠٠٤، وإعلان هونغ كونغ الوزاري.

٣٤ - نهيب بجميع البلدان تعزيز الحكم الرشيد باعتباره أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، ونؤكد من جديد أن وضع سياسات اقتصادية سليمة، وإقامة مؤسسات ديمقراطية متينة تستجيب لاحتياجات الناس، وتحسين الهياكل الأساسية هي أساس النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل، وأن الحرية والسلام والأمن، والاستقرار المحلي واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، والسياسات ذات الوجهة السوقية، والالتزام عموما بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية أمور أساسية أيضا يعزز كل منها الآخر.

٣٥ - نعقد العزم على السعي على جميع المستويات إلى كفالة الحكم الرشيد واتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، ودعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تنفيذ سياسات واستثمارات تحفز النمو الاقتصادي المطرد وتشجع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتولد العمالة وتنشط القطاع الخاص.

---

(١٥) قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩.

(١٦) A/C.2/56/7، المرفق.

(١٧) وثيقة منظمة التجارة العالمية WT/MIN(05)/DEC.

(١٨) انظر وثيقة منظمة التجارة العالمية WT/L/579.

٣٦ - نؤكد من جديد أن الحكم الرشيد على الصعيد الدولي هو أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وأنه ضمانا لتهيئة بيئة اقتصادية دولية دينامية ومؤاتية من المهم تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية عن طريق معالجة الأنماط المالية والتجارية والتكنولوجية والاستثمارية الدولية ذات التأثير على فرص التنمية في البلدان النامية، وأنه، تحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة، بما في ذلك كفالة دعم الإصلاح الهيكلي والاقتصادي الكلي، وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية، وزيادة إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق.

٣٧ - نعيد أيضا تأكيد الالتزام بتوسيع نطاق مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اتخاذ القرار ووضع المعايير في المجال الاقتصادي على الصعيد العالمي وتعزيز تلك المشاركة، وفي سبيل تلك الغاية، نؤكد أهمية مواصلة الجهود لإصلاح البنية المالية الدولية، ونلاحظ أن إعلاء صوت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتعزيز مشاركتها في مؤسسات بريتون وودز ما زالا يمثلان شاغلا مستمرا، وندعو، في هذا الصدد، إلى إحراز المزيد من التقدم الفعلي.

٣٨ - ندعو إلى اتخاذ إجراءات على كافة المستويات للنهوض بشكل مطرد بالنمو الذي يراعي مصالح الفقراء، ونبرز في هذا الصدد ضرورة اعتماد سياسات اقتصادية جزئية تتسم بالإنصاف.

٣٩ - نقر بأن الفقر وعدم المساواة يشكلان مصدر قلق لجميع البلدان بغض النظر عن مستوى التنمية فيها. ونقر أيضا بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه مجالات فقر كبيرة، وبأنه ينبغي دعم الجهود الرامية إلى مواجهة هذه التحديات.

٤٠ - نقر بالدور الحيوي الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في النهوض بالنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر والجوع، عن طريق توليد الاستثمارات الجديدة، وفرص العمل، والتمويل لأغراض التنمية.

٤١ - ندرك الدور الذي يمكن أن تؤديه الشراكات بين القطاعين العام والخاص على مستوى الجهود التي نبذلها من أجل القضاء على الفقر والجوع، والحاجة إلى ضمان تقيد أنشطتهما بالكامل بمبدأ الملكية الوطنية لاستراتيجيات التنمية، وضرورة توخي المساءلة والشفافية في تنفيذها بشكل فعال.

٤٢ - نعترف بالدور الهام الذي يؤديه القطاع العام في النهوض بالنمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر والجوع.

٤٣ - نجدد التزامنا بمواصلة مناقشة موضوع آليات تمويل التنمية المبتكرة. ونسلم بالتقدم المحرز في هذا المجال، وندعو البلدان إلى النظر في الإسهام في ذلك.

٤٤ - ندرك في هذا الصدد أهمية استحداث مصادر تمويل مبتكرة من جهات شتى، عامة وخاصة ومحلية وخارجية، من أجل زيادة مصادر التمويل التقليدية وتكميلها.

٤٥ - نطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر في استعراض آلياته القائمة، وعند الحاجة، اتخاذ الإجراءات الملائمة لضمان الاستعراض والتنفيذ الفعالين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

٤٦ - نتطلع إلى مواصلة إسهامنا، في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المجدد والمعزز، في النهوض بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.